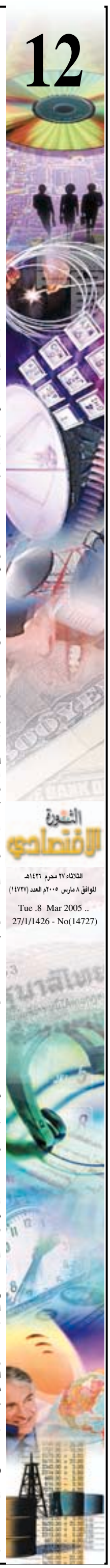

الثورة الاقتصادي
الثلاثاء ٢٧ محرم ١٤٢٦هـ
الموافق ٨ مارس ٢٠٠٥م العدد (١٤٧٢٧)
Tue .8 Mar 2005 ..
27/1/1426 - No(14727)

قضية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية أصبحت تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات المتخصصين والمسئولين في الجهات المعنية الرسمية ورجال الأعمال وصانعي القرار والرأي العام والمهتمين بالشئون الاقتصادية حتى تصدرت اهتمامات المواطنين الذين يرغبون بالتعرف على المزايا الايجابية أو الانعكاسات السلبية التي سوف تؤثر على حياتهم المعيشية سواءً كان ذلك سلباً أو ايجاباً.

علاوة على ذلك التعرف على الخطوات والاجراءات التي قامت بها بلادنا بهدف الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وشروط الانضمام وما تم انجازه وما تبقّى مازال مطلوباً لقبول العضوية ومدى الاستفادة منها، والتسهيلات التي يمكن أن تحصل عليها الدول الأقل نمواً وكيفية الاستفادة منها سواءً على المدى القصير أو الطويل لانعاش الاقتصاد الوطني وتحسّن مستوى معيشة الفرد، بينما يتساءل البعض الآخر عن مبررات وأسباب الاهتمام بالانضمام الى هذه المنظمة التي قد يتعثر مستوى درجة الاستفادة منها.

استطلاع/ محمد دمّاج

الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.. ضرورة أم خيار..؟!

■ صوفان

■ راجح شيخ

■ الوجيه

صوفان: الحكومة تولي الانضمام اهتماماً كبيراً كونه يجعل اليمن مركزاً تجارياً على مستوى المنطقة

راجح شيخ: مستوى الاعداد والانجاز يؤكد رغبة عالية للانضمام الى الاقتصاد العالمي

الوجيه: مجلس النواب سيقوم بإقرار التشريعات المساعدة وفقاً للمصالح الوطنية

وفي هذا الاتجاه - وبإختصار شديد - نجد أن الجهود تواصلت خلال الفترة القصيرة الماضية في اطار الآلية الوطنية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. فقام مكتب الاتصال والتنسيق مع المنظمة بالتواصل مع الجهات المعنية للبدء بإعداد الاجابات على المجموعة الجديدة من الأسئلة التي تلقتها بلادنا خلال الاجتماع الأول لفريق العمل الخاص بإنضمام بلادنا الى المنظمة الذي عُقد في أواخر شهر نوفمبر الماضي، وبناءً على نتائج الاجتماع الأول لفريق العمل قام مكتب الاتصال والتنسيق مع المنظمة بدوره في متابعة الجهات المعنية لاستكمل الوثائق المطلوب تقديمها من الحكومة اليمنية المتعلقة بالعروض الأولية للسلع والخدمات وخطة العمل القانونية والمعلومات اللازم تقديمها بشأن الدعم المحلي ودعم الصادرات في مجال الزراعة بالاضافة الى تحديد المساعدات الفنية المطلوبة.

ينبغي المعرفة!

● الأستاذ/ أحمد محمد صوفان - نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي يرى أنه ينبغي التعرف بشكل صحيح على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري متعدد الأطراف وقضايا منظمة التجارة العالمية ومتطلبات انضمام بلادنا الى المنظمة.

موضحاً أن الحكومة اليمنية تولي موضوع الانضمام للمنظمة اهتماماً كبيراً كونه يرتبط بقضايا التنمية.. خاصة وأن التجارة تشكّل رافداً أساسياً للقطاعات المكونة للناتج المحلي الاجمالي، والانضمام سوف يساعد على تحقيق هدف جعل اليمن مركزاً تجارياً على مستوى المنطقة ويؤهل للدخول في اتفاقيات تجارة حرة مع بعض الدول التي من شأنها جذب الاستثمارات وخلق فرص عمل لتشغيل البطالة.. مستعرضاً تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في هذا الجانب. منبهاً أن تأخر الانضمام للمنظمة سيؤدي الى تحمّل بلادنا أعباء اضافية جديدة وتقديم التزامات جديدة بموجب الاتفاقيات الجديدة التي سيتوصل اليها أعضاء المنظمة من خلال جولة المفاوضات التجارية العالمية في اطار المنظمة.. منوهاً الى أهمية التعديلات المطلوب اجراؤها على بعض القوانين التجارية بما يتوافق مع اتفاقيات المنظمة وأهمية الدور الذي سيضطلع به مجلس النواب في هذا الجانب.

فتح قنوات تجارية جديدة

من جانبه يؤكد الدكتور/ خالد راجح شيخ - وزير الصناعة والتجارة أن مستوى سير الأعمال والاعدادات الجارية على قدم وساق يظهر رغبة اليمن القوية على مستوى القيادة السياسية العليا في انجاز هدف الاندماج في نظام التجارة متعدد الأطراف والاقتصاد العالمي من خلال استكمال عملية الانضمام الى المنظمة بأسرع وقت ممكن، وتعتبر الحكومة اليمنية عملية الانضمام بمثابة أولوية عالية في جدول أعمالها واجراء مكمّل لاطار برنامج الاصلاح الاقتصادي، ونحن نلمس رغبة ودعماً صادقاً من قبل ممثلي أعضاء منظمة التجارة العالمية ليصبح اليمن شريكاً فعالاً في نظام التجارة متعددة الأطراف المستندة على القواعد العالمية، واليمن لديه تاريخ عريق في الجوانب التجارية، وكان ممراً للتجارة العالمية في قديم الزمان، ولاتزال موانئه على طول بحر العرب والبحر الأحمر تعتبر من المراكز التجارية الهامة التي تربط آسيا وشرق أفريقي بأوروبا وشمال أفريقيا، وقد استمر هذا التقليد للتجارة الحرة، وتم التأكيد عليه في دستور دولة الوحدة واتخذت اليمن خطوات ملموسة في اعادة هيكلة اقتصادية واصلاح سياستها التجارية منذ عام ١٩٩٥م في محاولة لتمهيد الطريق للانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وبالرغم من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها اليمن في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، إلا أنها تعتقد بأن انخراطها في الاقتصاد العالمي من خلال عضويتها في منظمة التجارة العالمية سيساعدها على ترسيخ الاصلاح الاقتصادي والتسريع به، وسيفتح لها قنوات وفرص جديدة للتجارة والتعاون مع أعضاء المنظمة، ولذلك تقدمت اليمن للمنظمة للحصول على العضوية الكاملة حيث كان هذا الطلب في بداية عام ٢٠٠٠م.

التشريعات المساعدة

● وقال الأستاذ/ محمد الخادم الوجيه - رئيس لجنة الصناعة والتجارة بمجلس النواب أن المجلس سيضطلع بدور هام في عملية الانضمام الى المنظمة من خلال إقرار تشريعات جديدة لتنظيم المجالات التجارية التي لم يسبق تنظيمها تشريعياً، واجراء تعديلات على بعض التشريعات القائمة بغرض التوافق مع متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية مع الأخذ بالاعتبار تجارب الدول الشقيقة المنضمة حديثاً للمنظمة، ومراعاة تشريعات دول مجلس التعاون الخليجي بإعتبار اليمن يسعى للشراكة مع هذا التجمع الاقليمي الهام.. بالاضافة الى توصيف اليمن كإحدى الدول الأقل نمواً بغرض الاستفادة من المزايا الخاصة والتفضيلية التي تتيحها اتفاقيات المنظمة.

مؤكداً اشراك القطاع الخاص في الاعداد للمفاوضات حول السياسات الاقتصادية والتجارية والتشريعية واستمرار الحوار بين الحكومة وممثلي القطاعات الاقتصادية والتجارية المختلفة حول السياسات المتعلقة بالجوانب المرتبطة بعملية انضمام بلادنا للمنظمة. منوهاً أن مجلس النواب سيقوم بدوره الأساسي في انجاح مهمة الانضمام للمنظمة محافظاً على حقوق اليمن ومصالحه الأساسية جاعلاً نصب عينيه أن تكون التشريعات الجديدة والتعديلات المقترحة منسجمة مع المصالح اليمنية.

■ حاميم

■ أخم زيلر

حاميم: الآلية الوطنية تسير بوتيرة عالية لاستكمال شروط قبول عضوية اليمن

أخم زيلر: المساعدة الأوروبية تستهدف اتخاذ قرارات وطنية تخدم المصلحة اليمنية

تمام الغول: من حق الدول الأقل نمواً تبرير مطالبها للحصول على امتيازات العضوية

آلية الانضمام

● وأوضح الأخ/ نجيب عبدالقوي حاميم - مستشار وزير الصناعة والتجارة لشئون منظمة التجارة العالمية رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع المنظمة أن عملية الاعداد للانضمام الى منظمة التجارة العالمية تسير بوتيرة عالية وسوف تحصل اليمن على العضوية بعد حوالي شهر من استكمال كافة شروط العضوية.

وقال: يأتي انضمام اليمن الى المنطقة ترسيخاً لعملية الاصلاح الاقتصادي الوطنية والدفاع عن المصالح التجارية والاقتصادية وخلق بيئة تجارية أكثر استقراراً وتوقعاً وضمان الحقوق المجسدة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والاستفادة من آلية تسوية النزاعات حيث شكّلت لعملية الانضمام آلية وطنية تضم مجلس الوزراء ولجنة السياسات العامة للتفاوض مع منظمة التجارة العالمية واللجنة الوطنية للاعداد والتفاوض ومكتب الاتصال والتنسيق والفريق الفني المساند وفرق التفاوض اليمنية، ويدعو قرار المجلس العام حول انضمام الدول الأقل نمواً الى ضبط النفس ومعاملة خاصة وتفضيلية وفترات انتقالية ومساعدات فنية. وتضم المفاوضات عدداً من المسارات الأول يخص المفاوضات المتعددة الأطراف أهمها شروط الانضمام وتقرير فريق العمل وقرار وبروتوكول الانضمام والمجلس العام والمؤتمر الوزاري، والمسار الثاني يشمل نفاذ السلع للأسواق بما فيها المنتجات الزراعية وجدول التنازلات والالتزامات في السلع، والمسار الثالث نفاذ الخدمات للأسواق وجدول الالتزامات المحددة في الخدمات.. بالاضافة الى تبني تقرير فريق العمل والموافقة على مسوّدة القرار من قبل المجلس العام - المؤتمر الوزاري، وقبول اليمن ومصادقتها على بروتوكول الانضمام لتصبح عضواً بعد ثلاثين يوماً من القبول.

ضمان حصد فوائد العضوية

● الخبير/ اخم زيلر يقول: - لمساعدة الحكومة اليمنية وصانعي القرارات الوطنيين من ذوي العلاقة في أخذ الخطوات الضرورية بشكل لائق وضمان المشاركة والشفافية من قبل الهيئات التجارية المهتمة وممثلي المجتمع المدني يدعم الاتحاد الأوروبي مشروعاً متعدد السنوات لمساعدة اليمن في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية بهدف مساعدة الآلية الوطنية في عملية الانضمام المعقدة وتحقيق الانضمام بطريقة سريعة وحريصة مع الأخذ بالاعتبار ضرورة دمج وجهة نظر المجتمع التجاري والمجموعات ذات المصلحة حيث تشمل التدابير والأنشطة المساعدة الفنية والادارية والتدريب على اتفاقيات ومسوح ودراسات لمساعدة الآلية الوطنية للانضمام حتى تتخذ القرارات السليمة لما من شأنه خدمة مصلحة البلاد مثل آثار تحرير السوق وآثار التجارة على الزراعة والأسماك وتحليل الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالتجارة.. والتدابير المتعلقة بتطوير سياسة الاستراتيجية التجارية القصيرة والطويلة المدى وتحليل السياسة التجارية والمساعدة في تنفيذ سياسة تجارية تضمن حصد فوائد العضوية وتجنب ارتفاع البطالة والتعامل معها بشكل مناسب من خلال اتخاذ تدابير مناسبة.. الى جانب تدابير مساندة تستهدف الاصلاح المؤسسي والقانوني والهياكل الإدارية وآليات التنفيذ ذات الصلة لتتوافق مع أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتوفير مشورة الخبراء لمساعدة صانعي القرار الوطني في مراجعتهم للتشريع الحالي وصياغة مسوداته.. وتدابير رفع الوعي بأدبيات منظمة التجارة العالمية، ومساعدة المنشآت المتوسطة والصغيرة..

مشيراً الى أن الغرض العام من مشروع الاتحاد الأوروبي هو المساعدة في إيجاد استراتيجية انضمام مترابطة مبنية على أساس منسجم مع التنمية الاقتصادية والتخفيف من الفقر خلال السنوات القادمة وستدرك الفوائد بمساعدة المجتمع التجاري وسيتم تجنب المخاطر والتخفيف منها بالقدر المعقول بمساعدة الحكومة اليمنية عن طريق اعداد قرارات صائبة اجتماعياً..

تسهيلات وامتيازات

● بينما أوضحت السيدة/ تمام الغول- خبيرة دولية لدى الحكومة اليمنية - مهام اللجنة الفرعية للدول الأقل نمواً بقولها: اللجنة الفرعية للدول الأقل نمواً هي لجنة انبثقت عن لجنة التجارة والتنمية لمناقشة القضايا التي تهم الدول الأقل نمواً وتوضيح مالها من اهتمامات في نطاق عمل المنظمة للمساعدة في ادماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف وقرار المجلس العام بخصوص عملية انضمام الدول الأقل نمواً الى منظمة التجارة العالمية.. واتخذ هذا القرار من قبل المجلس العام والذي جرى تشكيله من قبل اللجنة الفرعية انسجاماً مع الفقرة «٤٢» من الاعلان الوزاري لجولة الدوحة.. ويشمل القرار تسهيل النفاذ الى الأسواق والالتزام بقواعد المنظمة المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية والفترات الانتقالية وعدم استعمال مفاوضات الانضمام كشرط للانضمام للاتفاقيات العديدة الأطراف مثل اتفاقية المشتريات الحكومية، كما يتضمن القرار ضرورة تسهيل اجراءات انضمام الدول الأقل نمواً الى المنظمة ويركز على المساعدات والمعونات الفنية ذات العلاقة بالتجارة وعلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية في هذه الدول والتنسيق مع الجهات الدولية الأخرى في هذا السياق وبما يساعد عملية انضمام هذه الدول الى المنظمة من حيث المساعدة في إعداد الوثائق وإقامة البنية التشريعية والآلية التنفيذية..

وفي واقع الحال فإن الدولة التي تفاوض للانضمام عليها أن تطلب وتبرر طلبها للحصول على هذه الامتيازات..

تصوير عادل حويس